
الجامعة وحوار الثقافات

٧	مقدمة
٩	في حوار الثقافات
٩	الثقافة: تحديدات وإشكاليات
١٥	التنوع الثقافي، التعددية الثقافية، وحوار الثقافات
١٧	ماذا نعني بحوار الثقافات؟ وما هي شروطه؟
٢٢	حوار الثقافات، لماذا؟
٢٤	دور الجامعة
٢٦	أنواع النزاع
٢٧	أسباب النزاع
٢٩	من السجال إلى الحوار
٣١	معوقات الحوار البيثقافي
٣٥	الإدارة الجامعية وحوار الثقافات
٣٨	الأساتذة وحوار الثقافات
٤٠	حوار الثقافات في الجامعة: أية أهداف؟
٤٢	مبادئ حوار الثقافات في جامعتنا
٤٧	خاتمة

مقدمة

لا تطفئ المؤسسات شموعًا على حلوى أعيادها، ولا تكتفي بأن تشطب الأرقام على الرزنامة، فالديمومة في عالم متطلب وتنافسي لا تكتسب بمرور الزمن، بل تُستأهل بالمتابعة والتخطيط.

لذا لا نحتفل بعيدنا اليوم إلا لأنه يكلّل مشاريع حولناها إنجازات، وأحلامًا حولناها مشاريع نستعدّ لإنجازها. فحريّ بنا ألا نعيد ذكرى تأسيس الجامعة إلا وفي يدينا تقدّم أو إبداع نقرّبه إلى سيّدة الزروع، دليلا على استئھالنا رعايتها، وعلى استئھال جامعتنا، بنا، للإقامة بعد على رزنامة الأعياد، لا على قيد التذكارات.

نحتفل بالعيد السنة وقد انضمّ إلينا فرع جديد، فرع مجديًا زغرنا، الذي انطلق بالثقة والجدارة اللتين أردناهما له، والذي يعدّ بمسيرة تصاعديّة وتوسّعيّة سواء على صعيد النوعيّة أو الإختصاصات. نحتفل بعيدنا وقد توسّع مركز جامعتنا الرئيس ليضمّ مبنى جديدًا تشغله كلية إدارة الأعمال، مبنى يؤكّد تأهّب الجامعة لاستقبال أعداد متزايدة من الطلاب

تجذبهم سمعة الجامعة والعاملين فيها ولها. نحتفل بالعيد محطة، لا مآلاً... لحظة فرح نشرب فيها نخب الاجتهاد والتعاون، نشربه سريعاً، لنعود إلى سباقنا الحاد مع الزمن، والسوق، والعلم، وكل الضرورات.

وقد درجنا على جعل احتفالنا محطةً للتفكير بمسائل جامعيّة مهمّة يتناولها الخطاب السنوي، فيضعها على مائدة الجامعة مادة نقاش وتفكير. من هنا كان تناولنا في السنوات الماضية للعلاقات البيجامية، ثم للسياسة في الجامعة، وبعدها للبحث العلمي في الجامعة... أما موضوعنا هذه السنة فحوار الثقافات في الجامعة.

والإختيار عائد إلى أهميّة الموضوع بذاته، وإلى كونه موضوع مؤتمر التجمّع العالمي للجامعات الذي سينعقد هذا العام في لبنان، من الثالث من تشرين الثاني وحتى السادس منه، والذي تستضيفه جامعة سيدة اللويزة، وتشارك جامعتنا في اللجنة المشرفة على تنظيمه. إلا أن الموضوع يهّم الجامعات اللبنانية بشكل خاص، لأن التنوّع الثقافي خبزها اليومي ومعيشها الأوّل، ولأن التدريب والتنشئة على إدارته وتمثيره يأتيان في رأس مهامها.

ننطلق في معالجتنا الموضوع من أطره المفهومية
الواسعة، التماساً للمزيد من الوضوح في ما نعنيه بالثقافة،
والتنوّع الثقافي والحوار البيثقافي، ثم نحدّد مضامين الحوار
وآلياته والمصاعب التي تعترضه، معتمدين في ذلك كلّه
إيقاعاً استنتاجياً ينتقل من العام إلى الخاص، من العالم إلى
جامعتنا مروراً ببلبنان. لذا ينتهي خطابنا إلى تأمل في جامعتنا
الأنطونية من الحوار، وفي الإستراتيجيات التي يمكنها أن
تعتمدها لتجعل منها أسلوب حياة وقيمة مضافة.

١. في حوار الثقافات

أ) الثقافة: تحديات وإشكاليات

لا بدّ بداية من التمييز بين معنيين للفظ ثقافة: الأول
تقريري يحيل إلى مجموع المعتقدات والمعارف والسلوكيات
في ميادين الدين والعلم والعادات والسياسة التي تميّز
مجموعة إنسانية ما، وهي بالمعنى هذا تقابل لفظ الطبيعة، إذ
الثقافة هي كل ما أضافه الإنسان إلى الوجود من معانٍ
وتعبيرات، في تفاعله الخلاق مع الطبيعة والآخرين، في
زمان ومكان معينين.

أما المعنى الثاني فهو معياري تقيمي يستخدم للدلالة على مستوى معين من المعرفة المتنوعة التي تتخطى إطار الإختصاص والكفاءة المهنية، وتنعكس على السلوك رقيًا وتميزًا. ويأتي الحديث عن دور المتقّفين في هذا المعنى.

لذا أسارع إلى القول إننا نتحدّث عن الثقافة بالمعنى الأول، وهو معنى يرقى إلى القرن التاسع عشر. فالتحديد المؤسس لفكرة الثقافة في العصور الحديثة يرقى إلى عالم الأنثروبولوجيا البريطاني إدوارد بيرنيت تايلور Edward Burnett Taylor (1832-1917) الذي اعتبر، في كتابه **الثقافة البدائية**، الصادر عام ١٨٧١، أنّ الثقافة أو الحضارة هي مركّب يضمّ المعارف والمعتقدات والفنون والقوانين والأخلاق والعادات وكل الكفايات والعادات الأخرى التي يكتسبها فرد بحكم انتمائه إلى جماعة" بها تتوجد الجماعة في العالم وتحافظ على وجودها في الزمن.

ولقد لعبت الأنثروبولوجيا دورًا أساسيًا في بلورة هذا المفهوم، الذي يمكن اعتباره ردًا نقديًا على مقولة الطبيعة الإنسانية الكونية التي أفرزها عصر الأنوار مستندًا إلى التراث المسيحي بالإضافة إلى مصادر أخرى.

وانعكس هذا التحول على مفهوم حقوق الإنسان، ففي حين يقدّم إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر سنة ١٧٨٩ الحقوق الفردية والسياسية على سواها، وفي حين طغى على القرن التاسع عشر والجزء الأول من القرن العشرين طابع الحقوق الإقتصادية تحت ضغط المطالبات العمالية في ظل الثورة الصناعية، جاء الإعلان العميم لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، والذي درجت جامعتنا على تناول مادة منها كل عام بحثاً وتحليلاً، ليتحدّث عن التّوّع الثقافي، أي عن خصوصيّات تميّز الجماعات البشرية بعضها عن بعض، مع الحفاظ على وحدة النوع البشري وتساوي البشر في الكرامة والحقوق.

عليه أتى تحديد اليونيسكو للثقافة على أنها "مجمّل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة إجتماعية، وتشمل إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معاً، ونظم القيم، والتقاليد والمعتقدات"^١، بمعنى آخر إنها "نماذج السلوك

^١ وهو التعريف الذي يمكن استخلاصه من أعمال المؤتمر العالمي بشأن السياسات الثقافية (موندياكولت، مكسيكو، ١٩٨٢) واللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية (التنوع الإنساني المبدع، ١٩٩٥) والمؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من

والفكر والإحساس التي تركّز بنى نشاطات الإنسان في علاقته بالطبيعة والإنسان والتمتالي".^٢

وبالإمكان ترتيب مكونات الثقافة على مستويات ثلاثة:

■ مستوى القيم والمعتقدات: أي مجموع البنى الإدراكية والمعارف المشتركة غير الواعية التي تؤطر نظرة الجماعة إلى الواقع ونمط عيشها من دون أن ترقى إلى مستوى النظريات أو البراهين. إنها أشبه بجذور الشجرة، لا غنى عنها في حياتها إلا أنها غير مرئية.^٣

■ مستوى المؤسّسات: كتجسيد بنيوي للقيم والمعتقدات، وإطار مرجعي للسلوكيات. وقد تتراوح بين مستويات متفاوتة من التقنين إلا أن ذلك لا يرتبط مباشرة بأهميتها. وهي، إذا ما استعدنا صورة الشجرة، جذع الشجرة الذي يربط الأغصان بالجذور.

^١ أجل التنمية، ستوكهولم، ١٩٩٨)، والذي تحيل إليه مقدمة إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي (٢٠٠٥).

^٢ سليم عبو، الثقافات وحقوق الإنسان، ت. الأب سليم دكاش اليسوعي، بيروت، دار الإضافة، ١٩٩٨، ص. ١١٩.

^٣ نستعير تشبيه الشجرة من كالبانا داس مديرة معهد "البينتاغوية" في منتريال، كندا.

■ مستوى السلوكيات: وهي العناصر الأكثر ظهوراً من الثقافة وتتمثل بمجموع التصرفات والأعمال في مختلف مناحي الحياة. وهي، تماماً كما أغصان الشجرة وأوراقها أكثر عرضة للتغير، وتعتبر أكثر قابلية للتغيير والتطوير على أن يأتيا منسجمين مع عناصر المستوى الأول، إذ لا يمكن للأغصان أن تعطي ثمراً لم تعدها له هويتها الراسخة في جذورها.⁴

نشأ مفهوم الثقافة إذاً كتسليم بالتنوع البشري، فأدى، بطبيعة الحال، إلى التفكير بطبيعة العلاقات والتأثيرات التي يمكن أن تنشأ بين العوالم الثقافية، فقال كلود ليفي-شتر اوس Claude Lévi-Strauss بأن الحضارة الإنسانية "تعيش ثقافات تختلف الاختلاف الشديد في ما بينها"⁵ ولا مجال للمفاضلة القيمية بينها، في حين ذهب آخرون إلى القول إن موقفاً كهذا، وإن هدف إلى نقد الإثنومركزية القائلة، إنما يحوي خطر النسبوية القائلة هي أيضاً، إذ تجعل كل القيم منتجات ثقافية خاصة، ويمكنها أن تؤسس لانتهاكات صارخة لحقوق

⁴ VACHON R., « Guswenta ou l'impératif interculturel », in *Interculture*, Vol. XXVIII, n°2, Printemps 1995, cahier 127, p. 36-50

⁵ LEVI-STRAUSS C., *Race et histoire*, Paris, Gonthier-Unesco, 1961, p. 77.

الإنسان بحجة كونها خصوصيات ثقافية، كالتسويغ أكل البشر في تلك القبيلة، وقتل المرأة الزانية، وقطع أيدي السارقين في بعض الدول الإسلامية، وتشويه الفتيات جنسياً في أفريقيا والشرق الأوسط، وتفارقة المنبوذين في الهند والقضاء عليهم، بحيث أن الحجة تكون التالية: لكل حقيقته"⁶.

وينتقد أمين معلوف في السياق نفسه المواقف الغربية التي تسكت عن انتهاك حقوق الإنسان في مجتمعات معينة بحجة احترامها خصوصية تلك المجتمعات الثقافية فيكتب، في الهويات القائلة، "كل انتهاك لحقوق الرجال والنساء الأساسية باسم هذه أو تلك من التراثات الخاصة، الدينية على سبيل المثال - مناقض لروح الكونية. (...). فاحترام الآخر، إحترام تاريخه، يقضي باعتباره جزءاً من الإنسانية نفسها لا من إنسانية أخرى، إنسانية في موسم التنزيلات"⁷.

الإشكالية ما تزال حاضرة اليوم: اين ينتهي احترامنا لخصوصية الآخر الثقافية ويبدأ حقي، بل واجبي، في الدفاع

⁶ BRUCKNER P., *Le Sanglot de l'Homme blanc, Tiers Monde, Culpabilité et haine de soi*, Paris, Le Seuil, 1983, p. 194.

⁷ MAALOUF A., *Les identités meurtrières*, Paris, Grasset, 1998, pp. 123-124.

عن الحقوق الإنسانية والقيم الكونية؟ وكيف أنى بواجبي هذا
من أن يتحول إمبريالية ثقافية؟

ب) التنوع الثقافي، التعددية الثقافية، وحوار الثقافات

أما التنوع الثقافي ففكرة أحدث عهدًا، إنتقلت من الدلالة إلى التنوع ضمن السستام الثقافي الواحد، إلى أداة نقد للإمبريالية والإستعمار استعملها منظرو العالم النامي لرفض مشاريع "التمدين" والتطوير التي تظاهر المستعمرون بحملها إليهم. ويشكل إعلان مكسيكو الصادر عن اليونسكو عام ١٩٨٢ والمتعلق بالسياسيات الثقافية طليعة النصوص الأهمية التي تحدثت عن التنوع الثقافي.

وعام ١٩٩٣ عندما شاعت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في نظام الكوتا الذي يحكم منذ العام ١٩٤٧ الإنتاج السمعي-بصري، رفضت دول المجموعة الأوروبية الموضوع إنطلاقاً من واجب الدفاع عن "التنوع الثقافي" الذي قد يشكل تحرير السوق تهديداً مباشراً له.

عام ١٩٩٨، صدر عن قمة ستوكهولم إعلان شكل الإطار العام للسياسات الثقافية للدول الأعضاء في اليونسكو، وبرز ما قدمه الإعلان:

- إبراز العلاقة المتينة بين التنمية المستدامة والثقافة،
- إعتبار الحقوق الثقافية من الحقوق الإنسانية الرئيسة،
- اعتبار حوار الثقافات شرطاً أساسياً للتعايش السلمي والتفاعل بين الأمم والمجتمعات،
- تأكيد إحترام الهويات الثقافية.

تبعه في العام ٢٠٠١ إعلان غير ملزم لليونسكو، صدر غداة أحداث الحادي عشر من أيلول، فكانت مناسبة للدول الأعضاء لـ"إعادة تأكيد قناعتهم بأنّ الحوار ما بين الثقافات يمثّل أفضل ضمانة للسلام، وليرفضوا رفضاً قاطعاً أطروحات الصراعات الحتمية بين الثقافات والحضارات"^٨. ويعتبر الإعلان المذكور التنوع الثقافي بأهميته التنوع الحيوي على صعيد الطبيعة، وأهميته تكمن في الانتقال من الدعوة إلى احترام الآخر المختلف إلى التسليم بالتنوع مكوناً من مكونات الهوية الواحدة، فإن وعي العناصر المكونة لكل

^٨ كوشيرو ماتسورا، مدير عام اليونسكو، مقدمة الإعلان العالمي للتنوع الثقافي.

هوية يركّز فكرة التتوّع، لا كإطار العلاقات بين الثقافات وحسب، بل لدينامية الثقافات ذاتها.

أما التعددية الثقافية فهي، بحسب المادة الثانية من الإعلان، الجواب السياسي على واقع التتوّع الثقافي.

باختصار طغى على الأدبيّات المتعلّقة بالتتوّع الثقافي الطابع "الإيكولوجي" الهادف إلى حماية التراثات الثقافية من الإندثار، أما بعد الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، فاختلفت النبرة، واتخذ مفهوم الثقافة نفسه مناحي جديدة وما عادت المسألة مسألة إدارة سياسية للغنى الثقافي بل أصبحت همّاً استراتيجيّاً. وغدا حوار الثقافات جواب العالم على الإرهاب والأصوليّة الدينيّة، وسياسته الوقائيّة مما يعتقد أنه صدام حتمي بين الحضارات.

ج) ماذا نعني بحوار الثقافات؟ وما هي شروطه؟

بالإمكان تعريف حوار الثقافات بأنه "عملية تبادل لوجهات النظر قائمة على الإنفتاح والإحترام بين أشخاص

ومجموعات من أصول وتراثات إثنية، ثقافية، دينية ولغوية مختلفة في إطار من التفهم والإحترام المتبادلين"⁹

وتتغير الشروط التي يفترضها المحاور بتغير موقعه على طوبولوجيا الخطاب، فالأكثري يفرض مسلماته التي لا يتراجع عنها والتي لن يقبل الاختلاف إلا تحت سقفها، وهي للغرب الآن: حقوق الإنسان والديمقراطية وأولية الحق. فيما يسود الشروط نفسها عند الأقليات نبرة دفاعية نجدها في "المرجعيات، والإنجازات، والتوجهات الإستراتيجية" الصادرة عن الألكسو مثلا، حيث نجد مطالبة متكررة للغرب بـ"الإيمان بالآخر واحترام خصوصياته والندية والمساواة" والنأي عن شوائب التبعية والغزو والإستلاب" والتخوف من "الإختراق الضار أو الغزو المقصود" و"رفض الأحكام المسبقة واستبعاد القراءات الغرائبية والفولكلورية والسطحية لثقافته" فهو ينطلق من كون الثقافة العربية تواجه "حملة

⁹ *Vivre ensemble dans l'égalité de dignité. Livre Blanc sur le dialogue interculturel*, lancé par les Ministres des Affaires Etrangères du Conseil de l'Europe lors de leur 118^{ème} session ministérielle, Strasbourg, 7 mai 2008.

شرسة ظالمة تستهدف تشويهها بنعتها بالإغلاق والتعصب
والعدوانية"^{١٠}.

تأتي الشعوب إذًا إلى حوار الثقافات من مواقع متميزة.
ففيما تشدّد الأدبيّات الأوروبيّة على إدارة التنوّع الثقافي
في مجتمعاتها التي تشكّل الهجرة فيها ظاهرة أساسية، تحاول
الأدبيّات العربيّة شق طريق بين الخطاب الخشبي أو المواقف
"الوثوقية الدغمائية (...)" الغالبة على نظرتنا لحضارتنا، (...)
وجلبها تمجيدية وانتقائية وبالتالي لا تاريخية مع ما تحمله من
معاني رفض النسيبة والجدلية التاريخيتين والتشبّث اللامبرر
بمطلق مشبوه" والإستلاب الكامل للثقافات المهيمنة.

أما في لبنان، فحوار الثقافات مقولة إشكالية خاصة إذا ما
تنبّهنا للبرم الضمني التي نعاملها بها:

إذ نجد من جهة الأدبيّات التي تفاخر بكون لبنان ملتقى
للشرق والغرب، موقعًا مميزًا لحوار الحضارات، ومن جهة،
تلك التي تتخوّف، علنًا أم ضمناً، من الأبعاد السياسية التي
يمكن للإقرار بالتنوّع الثقافي أن يؤدّي إليها، خاصة وأنه كان

^{١٠} مقدمة المدير العام د. المنجي بوسنيّة، ص ٧-٨-١٠.

يشكّل رافعة لدعوات الفدرالية أو التقسيم أو سواها من المشاريع السياسيّة التي عرفتها الحرب.

إلا أن شروطاً أخرى تفرض نفسها، على الأقلّيات والأكثرّيات في آن، وهي شروط معيارية تسمو على موازين القوى ويفترضها أي حوار حقيقي لا يريد أن يكون مجرد فولكلور:

■ يفترض الحوار، أولاً، الإعتراف بالتنوّع الثقافي كحقيقة أصيلة: وهو اعتراف تتهرّب المجتمعات المتنوّعة منه إما بتأكيد وحدتها الثقافيّة وكبت الثقافات الخاصة كتأكيد الدستور اللبناني عروبة لبنان، كأنّ الكلمة لوحدها كفيّلة بوأد الإنتماءات الأولى والخصوصيات، إما بادعاء الكونية، وهي حالة تتسم بها أدبيات عربية كثيرة تجيب الدعوة إلى الحوار الثقافي بأن لا حاجة للعربية إليه لأنها ثقافة كونية.

■ يفترض الحوار، ثانياً، الإعتراف بالآخر ومعرفته في اختلافه، لا على أنه مشكلة تعترض التماسك الإجتماعي، ولا كنسخة من صورة نمطية.

■ يفترض الحوار كذلك اعتراف كلّ منا بتعدّده، أي بكونه ملنقى لأكثر من إنتماء. فالهوية، من حيث التحديد ليست ما

يجعلاني شبيهاً بالآخر، أي ما يؤكّد كوني نسخة عن الجماعة، بل ما يميزني. ويأتي تمييزي من الخليط الخاص والفريد الذي يتكوّن من إنقاء عناصر هوية كثيرة فيّ وتفاعلها مع استعداداتي الفطرية وتجاربي الماضية. وهنا نكرّر مع أمين معلوف مجدداً: "يجدر بنا أن نشجّع كل واحد منا على قبول تعدّده الشخصي، وعلى فهم هويته كمجموع انتماءاته المتنوعة، عوض اختزالها بانتماء أعلى، وبالتالي بوسيلة إقصاء وفي بعض الأحيان أداة حرب"¹¹.

■ كما لا بد لأطراف الحوار من الإعراف المتبادل. لا يكون الإنفتاح انفتاحاً إلاّ إذا كان متبادلاً، ليس انفتاح الأقلية المسحوقة على أكثرية تكبّتها حواراً، ولا هو حوار لقاء ثقافة بأخرى من منطلق أن إحداهن تمدّن الأخرى وترفعها إلى مستوى أعلى في الإنسانية.

¹¹ MAALOUF A., *op. cit.*, p. 183.

د) حوار الثقافات، لماذا؟

لا شك في أن الحديث المتكاثر عن حوار الثقافات في العالم مرتبط بظروف أبرزها أحداث الحادي عشر من أيلول، وكان من أثر هذه الظروف :

■ تضخيم العنصر الديني من بين باقي مكونات الهوية^{١٢}
عقب النجاح العالمي، غير المبرر إذا ما نظرنا إلى قيمة المؤلف العلمية، الذي لاقاه كتاب صموئيل هانتنتون Samuel Huntington "صدام الحضارات"، والذي يقسم فيه العالم إلى عوالم حضارية، يطغى على هويتها الطابع الديني، والذي يتوقع فيه صداماً عنيفاً بين الإسلام تدعمه البوذية من جهة، والمسيحية من جهة ثانية، عرف العالم تعميم نزعة فكرية جامحة إلى تضخيم مسألة الهوية بشكل عام، والعنصر الديني فيها بشكل خاص، كانت قد بدأت تتبلور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

^{١٢} أنظر جورج فرم، المسألة الدينية في القرن الحادي والعشرين، تعريب خليل أحمد خليل، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٧.

وهي مسألة معقدة أدت إلى تغيير جذري في إدراكنا للواقع حتى أصبح الدين المفتاح الوحيد لفهم تعقيدات التاريخ والسياسة والإقتصاد.

فإذا كان ما يعرف بعودة الديني أو "تأر الله"، كما جاء في كتاب جيل كيبييل¹³ Gilles Kepel ، يدل من ناحية معينة إلى رسوخ التوق إلى المطلق في النفس الإنسانية والوعي واللاوعي الجماعيين رسوخاً لم تتجح في اقتلعه الحداثة، فهي تترافق مع ركود على صعيد الفكر اللاهوتي عند الأديان جميعها وتقدم ظواهر دينية كالكنائس الكبرى -mega-churches وغيرها.

من هنا الصبغة الدينية التي تغطي على معظم أنشطة الحوار الثقافي.

ولا يشذ لبنان عن هذه القاعدة نظراً لرسوخ التصور اللبناني الذي يماهي بين الطائفة والجماعة ملغياً من وعي اللبنانيين لانتماءاتهم عناصر مهمة كأنماط الإنتاج، وطبيعة العلاقات الأسرية، والإطار الاجتماعي والطبقي... من هنا

¹³ KEPEL Gilles, *La revanche de Dieu. Chrétiens, Juifs et musulmans à la reconquête du monde*, Paris, Seuil, 1992.

يتخذ الحوار السياسي في لبنان شكل حوار طائفي، وتطيف المسائل كلّها، وتتماهى حدود الرأي وحدود الطائفة.

■ تضخيم أثر "حوار الثقافات" في تمتين السلام العالمي على حساب عناصر أخرى، أبرزها العدالة الدولية، وتفعيل تطبيق القانون الدولي. فإذا كانت مقولة الحوار الثقافي سلاح العالم المعاصر في مواجهة الحروب "الهوية" (Guerres identitaires) فعلينا ألا ننسى أن الهويات - دينية كانت أم غير ذلك - ليست سوى وسائل تكتيكية في الحروب، وأن هذه الأخيرة تجد أدواتها الرمزية التعبوية، لا جذورها، في المنظومات الدينية^{١٤}.

٢. دور الجامعة

عالم التعليم الجامعي شديد الارتباط بإشكالية الحوار بين الثقافات، بل هو الشريك الطبيعي في هذه الورشة العالمية، لأنه نشأ في سياق "تثاقفي" منذ قيام الجامعات الأولى في القرنين العاشر والحادي عشر. إلا أن جامعات القرن الحادي

¹⁴ S.J. KAUFMAN, *Modern Hatreds. The symbolic politics of Ethnic War*, Cornell University Press, Ithaca, 2001.

والعشرين أمام تحدّيات جديدة في هذا السياق، ويعوّل عليها على مستويات ثلاثة^{١٥}:

إدارة تنوّع طلابها وأساتذتها وموظفيها الثقافي بما يشجّع الحوار والتبادل المثمرين، ويحافظ على إنتاجيّة الجامعة واستقرارها.

تطوير أساليب التعليم ومضامينه بما يراعي التنوّع الثقافي، ورعاية أبحاث جادة في هذا المضمار، بما يسمح للجامعة بأداء دورها الطبيعي في تحفيز الحوار في المجتمع ككل. تطوير بنى المؤسسة الجامعية وأنظمتها بما يتلاءم مع تنوّع روادها الثقافي وظاهرة الحركة الطلابية حول العالم.

لكن، إذا كان التشديد على الحوار محاولة لتفادي النزاعات، فلا بد لنا أولاً من التفكير ملياً بماهية النزاع الذي يمكن أن يطرأ في الجامعة وأنواعه، ومدى تجذّر أسبابه، أو أسباب بعضه، في التمايزات الثقافية، لنتوصل تالياً

^{١٥} نظر أعمال الندوة التي عقدها التجمع العالمي للجامعات في بودابست عام ٢٠٠٤ تحت عنوان "التربية وحوار الثقافات".

إلى تحديد ما نعنيه بالحوار بين الثقافات في الجامعة وآلياته وميادين تطبيقه.

(أ) أنواع النزاع

النزاع الكامن: وهو تتافر أو تنافس سلبي لا يعترف به أطرافه لأنهم لا يعونه، أو لأن لا مصلحة و/أو لا قدرة لأحدهم أو جميعهم في إعلانه. وقد نجد هذا النوع من النزاع في الجامعة على صعيد الجسم الإداري والتعليمي نتيجة تداخل في الصلاحيات، أو شعور بعدم التقدير، أو عدم الأمان، أو تنافس غير مقرون بالثقة بأن الأفضلية للأكفأ، وهو ينعكس على الإنتاجية وعلى جوّ العمل. إلا أن نزاعاً كهذا على خلفية ثقافية رائج أيضاً. وفي هذه الحال، يعلو منسوب المكبوت والمسكوت عنه في التواصل اليومي مما يؤدي إلى تراكم السلبية.

النزاع الظاهر: تضارب في المصالح أو الآراء يتجلى بوضوح في السلوكيات والتصريحات، مما يجعل مساوئه تتخطى حدود النزاع الأصلي، إذ يميل العاملون المرتبطون بأطراف النزاع إلى تبرير عدد من التقصيرات بالنزاع

المذكور، أو يساعدهم النزاع إيّاه على الإحتماء بأحد أطرافه كوسيلة تغنيهم عن القيام بواجباتهم. أما إذا أتى النزاع على خلفية "هوية" فإن احتمالات حله في الوحدة المؤسسية الضيقة تصبح أقل، إذ غالبًا ما يتفادى الزملاء المواضيع الحساسة ويتجاهلونها، أو أنهم يتخذون مواقف متعصبة ومنتشجة تفاقم المشكلة عوض حلها.

النزاع السطحي: مجرد سوء فهم لا جذور عميقة له. يفيد هنا حسن نوايا المتدخلين لحلّه، بحيث لا يحاولون تضخيم المسألة، بل يرجعونها إلى حجمها الطبيعي ليسهل إيضاح الالتباس الذي أدّى إليها. من المهمّ هنا ألاّ نسارع إلى إضفاء طابع "صراع الثقافات" أو الأديان أو الجنسيات على ما قد لا يكون سوى سوء فهم بسيط.

(ب) أسباب النزاع

النزاع جزء من طبيعة الحياة، ومحرك التطور والتغيير فيها. لكنّه في الوقت عينه، إذا ما تفاقم وخرج عن حدّه يصبح معوقاً ومشكلة. فممّ ينشأ النزاع؟
تفاوتت الآراء حول هذه المسألة، ومن أهمّها:

نظريّة العلاقات المجتمعية: تفترض هذه النظريّة أن سبب النزاع هو الاستقطاب المستمر وعدم الثقة والعداء بين جماعات عديدة ومختلفة داخل المجتمع، أو تجمّعات وفرق داخل المؤسسة الواحدة. إن نزاعًا كهذا في مؤسسة يؤشّر إلى خلل في بنيتها التنظيمية، وفي العلاقات الداخليّة.

نظريّة الاحتياجات الإنسانية: تفترض هذه النظريّة أن سبب النزاع المتجذّر والعميق هو عدم الإيفاء باحتياجات الإنسان الأساسيّة، الفيزيولوجيّة منها أو النفسيّة أو الاجتماعيّة. نزاعات قد تنشأ نتيجة إجحاف في الرواتب، أو افتئات على الحقوق الأساسيّة. ولا ننسى أن الإحترام والكرامة والتقدير من الحاجات الإنسانية الأساسيّة. فقد يكون الواحد بيننا راضيًا عن دخله الذي سيسمح له بتأمين حاجاته الحيويّة بشكل لائق لكنه لا يتلقى من رؤسائه ومرؤوسيه أو زملائه ما يطمح إليه أو يحتاجه من مؤشرات التقدير والإمتنان والتشجيع.

النظريّة الثقافيّة: ونقول بأن النزاعات مرتبطة بفروق ثقافية بين الأطراف.

والسؤال هنا، هل هذا النوع من النزاعات موجود في جامعتنا؟ هل نتنبّه له؟ هل نفكر ملياً، أمام مصاعب قد تعترض عملنا أو تواصلنا، ما إذا كان جذرها ضارباً في تمايزات ثقافية؟

ج) من السجال إلى الحوار

يعتبر غياب الحوار المؤشّر الأوّل لوجود خلاف بين طرفين أو أكثر، وتكمن الخطوة الأولى في الوسائل السلمية لحل النزاعات، في إعادة الحوار بين الأطراف المتخاصمة. أهمّ أهداف الحوار هو اكتشاف الحاجات والمصالح التي تقف وراء المواقف المعلنة. ويختلف الحوار عن السجال إذ إن هذا الأخير هو مجرد تبادل للمواقف المتعارضة.

ما لم تسمح أنظمة المؤسسة بالجزم في نزاع ما فهذا يعني أنّ الخلاف يقع ضمن هامش من النسبيّة يصعب معه الجزم، فنركن عندئذٍ، إلى الحوار. وليس كل نقاش حواراً، ولا تتوافر في كل تبادل كلامي بين الأطراف شروط الحوار المفضي إلى حل النزاع.

من هنا ضرورة تمييز الحوار عن السجال.

ينطلق المساجل من قناعاته بوجود حقيقة واحدة هي تلك التي يمسك بها، فيأتي إسهامه في الحوار ذا نبرة صدامية تهدف إلى إثبات عدم صحة الموقف المقابل، بحيث لا يصغي إلى محاوره إلا ليحضر الردّ الداحض. ينهمّ المساجل بالخروج من النقاش رابحاً بأكثر مما يهّمه أن يخرج بحل للنزاع موضوع النقاش. يريد أن يحسم الجدل كجولة في معركة ميزان قوى، لا أن يحلّ المعضلة الكامنة خلف السجال.

غالبًا ما يشعر الطالب في الجامعة، أو الأستاذ أو الموظف، أن الحوار الذي يُدعى إليه على خلفية نزاع ليس سوى إخراج شكلي لتبليغه قرارًا مأخوذًا مسبقًا. ممّا يؤدي به إلى عدم الإيمان بالحوار، وإلى البحث عن صيغ أخرى لإدارة مشاكله، أو إلى عدم البوح بوجود نزاع أصلاً.

أما الحوار فبحث تعاوني عن الحقيقة، ينطلق من القناعة أن عناصر الجواب الكامل على السؤال موضوع النزاع موجودة، بشكل مجزأ، عند جميع أطراف النزاع. من هنا، ينبغي على المحاور، كيما يستحق هذه الصفة، أن يبذل قصارى جهده، لا لإفحام الخصم، بل لإيجاد أرضية مشتركة

معه، وذلك عن طريق الإعراف بنقاط القوّة الموجودة في موقف الخصم.

الفرق الجوهرى بين الحوار والسجال كامن في مستوى الشفافية التي يقارب بها الفرد محاوره. فإذا ميّزنا مستويات ثلاثة هي المواقف، والاهتمامات، والإحتياجات، أي ما نقول إنّنا نريده، وما نريده حقيقة، وما يجب أن يتحقّق لنا، يقف المساجل عند المستوى الأول، أمّا المحاور فيذهب إلى المستوى الثالث.

علمًا أن الشفافية من طرف واحد قد تكون عاملاً سلبياً، من هنا دور المؤسسة، أو من يمثلها في إدارة الحوار، في حثّ المتحاورين على كشف الإهتمامات الحقيقية التي تخفيها مواقفهم، ومن ثم التمييز، ضمن هذه الإهتمامات، بين ما هو حاجة حيويّة وما يمكن التفاوض بشأنه.

(د) معوقات الحوار البيثقافي

قد تعترض الحوار بين الثقافات، في السياق العلائقي الشخصي والمؤسّساتي الذي نحن بصددده، بعض المعوقات

التي غالباً ما تكون هي السبب في إفشاله. أهمّ هذه العوائق هي:

■ اللغة الخشبيّة: وهي عبارة عن مجموعة من الحجج والمصطلحات المتعارف على استعمالها في ظروف معينة، والتي تغدو محاكاة كاريكاتورية للحوار. عبارات من نوع "الطالب محور العملية التربوية" او "أولوية الخير العام" و"التغيير يتطلب وقتاً" تغدو، مع صحّة بعضها أحياناً، مؤشرات للمحاور بأن الحوار ليس صادقاً وبأنه لن يفضي إلى نتيجة.

في الحوار بين طرفين مختلفي الخلفية الثقافية يتسع حيز اللغة الخشبيّة، وذلك لاعتبارات عديدة أهمّها الصورة النمطية عن ثقافة الآخر مما يدفع إلى اعتماد لغة ممالقة ومحاكاة، تكثر فيها الكلمات المنتمية إلى معجم المساواة، واحترام الغيرية، واستراتيجيات الإنكار... وأهمها التأكيد على أن المشكل غير ناجم عن الاختلاف الثقافي!

يضاف إليها احتمال خطير يقضي إلى عدم التنبه إلى الشوفينية الكامنة في لغتنا العادية.

■ القناعة المسبقة بلا جدوى الحوار أي بأن الحوار لن يصل إلى نتيجة، لأن "كل واحد على دينه، الله يعينه"، أو لأن الآخر "ليس حرًا في تغيير رأيه".

■ التعميم الخاطئ بأن كل المشاكل متشابهة أو بأن كل أفراد الجماعة هم نسخة طبق الأصل. وهذه الحالة الأخيرة تهمانا بشكل خاص في الحوار بين الثقافات. في لواعينا صفات مرتبطة بانتماءات. لدينا أحكام تعميمية تجعل دين الآخر أو جنسيته مرادفًا لعدد من السلوكيات التي قد تنتوِّع من النظافة الشخصية إلى الإيمان بالله، مرورًا بالأزياء والمأكل والكفايات المعرفية. المسلمون كذا، الأوروبيون كذا... ويغدو الشخص الذي نعمل معه مجرد نسخة عن نموذج ثابت.

■ اعتبار أن الطرف الآخر هو عدوٌّ وأن الربح لي هو خسارة له. مما يجعل الحوار تنافسًا لا مكان فيه لرابحين. في الحوار البيثقافي، يتعلق الأمر بشكل أساسي بحقيقتي وحقيقة الخصم. والحال أنه يصعب علينا قبول فكرة نسبية الحقيقة، خاصة إذا كنا ننطلق من موقف إيماني يربطها بالمتعالى (La Transcendance) ولكن علينا القول إن الحقيقة

الدينية لا تفرض نفسها بالإكراه، وأن الإنسان الذي لا يشاركني قناعاتي الدينية يبقى متمتعاً بما أوصتني تعاليمي الدينية باحترامه من كرامة الفرد وحرية.

■ التصلّب مكابرةً. يحدث أن نقتنع بموقف محاورنا أو أن ينجح هذا الأخير في أحداث ثقب في جدران قناعاتنا ومواقفنا، إلا أننا نادراً ما نفتح عن ذلك من باب حفظ ماء وجهنا الشخصي، أو الأسوأ، وجه الثقافة التي نمثل. فيغدو نقاشي مع موظف أو زميل من طائفة، أو جنسية أو مجتمع آخر، حواراً بين مجتمعنا وديننا، وتصبح كل حلقة تنازلاً. فينقلب الحوار الوظيفي مع زميل مسلم، أو أجنبي، أو متدين.. إلى حوار مع الإسلام، أو الغرب، أو التزمّت الديني...

■ تسلّط الانفعال والعاطفة على مسار الحوار وعدم قدرة المتحاورين على فصل العاطفة عن المنطق تجاه الشخص والمشكلة. مما يؤدي إلى استهداف الشخص المحاور بذاته وتعريضه للإهانات الشخصية.

▪ عدم إمام المتحاورين بفصل الموقف عن الحاجة.

٥) الإدارة الجامعية وحوار الثقافات

تتساءل الشركات المتعددة الجنسيات عن كيفية إدارة الاختلاف الثقافي واحترامه من دون التفريط بمعايير الإنتاجية والمهنية، أما نحن في لبنان فمتعودون على الاختلاف، نديره، أو نتحايل عليه، بطريقة شبه فطرية. لكننا متأهبون أيضاً، وتجربتنا التاريخية شاهدة علينا، للانتقال من عيش الجميع مع الجميع إلى حرب الجميع ضد الجميع عندما يخيل إلينا أن "هوياتنا" في خطر.

ويعرف العالم حالياً جيلاً جديداً من معايير الجودة في مجال تقييم المؤسسات أهمها إلتزام المؤسسات شؤون البيئة والتنمية المستدامة (المؤسسات الخضراء entreprises vertes)، إلتزامها بأخلاقيات واضحة قولاً وسلوكاً (المؤسسات الشفافة المسؤولة)، وحرصها على احترام التنوع الثقافي وحوار الثقافات (المؤسسات الدامجة entreprises intégrantes).

وتكمن أهميّة الدمج والإستيعاب في تحفيز أعلى مستويات الإنتاجيّة وتوفير أعلى مستوى ممكن من تساوي فرص التقدّم في العمل. من هنا نموذج المؤسسة الدامجة وهي تلك التي تطبق مبادئ الديمقراطية والحق في المعرفة إذ نتيج:

- الوصول الحر والمنتكافئ إلى المعلومات المتعلقة بتطورّ المهن والمراكز، بالوظائف الشاغرة وغيرها من الأمور من دون تمييز على صعيد الجنس، أو الإثنية، أو الدين...
- المساواة الفعلية، لا المساواة النظرية المجردة، فلا تتحدّث عن التساوي في الحقوق بل تعمل على تحقيق تساوي الفرص بين العاملين على اختلاف انتماءاتهم الثقافية.

من هنا حاجتها إلى فهم الخلفيات الثقافية لكل من موظفيها، لا كنسخ من هوية منمطة، يمكن معرفتهم من خلال عدد من الأحكام المسبقة، بل كحملة لتراثات ثقافية وكمنتجين للثقافة، لذا حاجتها إلى العمل على استئصال الأفكار والسلوكيات التي تنطلق من تمييز عنصري، أو ثقافي، أو عرقي...

فهي على حد قول ديريبارن¹⁶ D'Iribarne "شكل من أشكال الجماعة، خاضع لمتطلبات تكافل داخلي أشد صرامة بما لا يقارن مع غيرها نظراً للبيئة الصعبة التي تضعها فيها الضغوط الإقتصادية".

والإشكالية هذه مطروحة بقوة وإلحاح على الإدارة الجامعية. فإذا كانت "الصعوبة" التي على المؤسسات الأخرى مواجهتها هي التنافس الإقتصادي، فإن للجامعة، بشكل عام وللجامعة في لبنان بشكل خاص، إلى ذلك الهم، هموماً أخرى أشد تعقيداً هي إسهامها في تنشئة الطلاب على التفاعل السلمي والبناء مع تنوعهم.

ولكن كيف السبيل إلى بناء هذا التكافل إنطلاقاً من احترام الفروق الثقافية؟ بتعبير آخر، كيف الوصول إلى بناء ما هو جماعي إنطلاقاً مما هو خاص ويشد الأفراد باتجاه الخصوصية؟ وهل بالإمكان إنقاذ القيم الأساسية في الإدارة من النسبوية التي يفرضي إليها الإعتراف بمشروعية التنوع

¹⁶ D'IRIBARNE P., « Misère et grandeur d'un modèle français d'entreprise », in SAINSAULIEU R., *L'entreprise, une affaire de société*, PFNSP, 1990, p. 265.

الثقافي وحق مروحة واسعة من الأفكار والقيم والمرجعيات والسلوكيات بالتعبير عن نفسها في حيز العمل¹⁷؟
الإشكالية هي إذاً في الحفاظ على التماسك مع احترام التنوع، ليس كتجاوز بين المختلفين وحسب وبل كتفاعل سلمي وخلاق بينهم، بما يخلق شبكة من العلاقات العمودية قوامها الولاء (allégeance) والتراتبية وعلاقات أخرى، أفقية بل شبكية، قائمة على اعتبار كل فرد قيمة بذاته، فريدة، لها حقها الكامل بالإختلاف من دون أن ينتقص من هذا الحق موقعها في تراتبية العمل.

(و) الأساتذة وحوار الثقافات

الواقع أن التعليم ما قبل الجامعي يستأثر عالمياً بالجزء الأكبر من الأبحاث المتعلقة بالتنشئة على قبول الإختلاف، في حين يعوّل على الأساتذة الجامعيين في تحفيز البحث حول قضايا التنوع الثقافي وخلق فصح جامعية متخصصة في أنشطة المتأقفة وحسب.

¹⁷ R. SAINSAULIEU, *op. cit.*

إلا أننا ندرك تمامًا أن جامعة اليوم ليست كجامعة
الأمس، وأنّ الطلاب الذين نواجههم في الصفوف يحتاجون
إلى إرشاد وتوجيه، ليس على الصعيد البحثي والفكري
وحسب، بل على صعيد أخلاقيات العيش معاً أيضاً.

من جهة أخرى، يسهم المجتمع اللبناني المتنوع طائفيًا،
والإستتفار اللاوعي الذي يعيشه الطلاب في تحويل ما
ينبغي أن يكون مسافة نقدية من الموروث العائلي والثقافي
عند من هم في سنهم إلى تشبث أعمى، وعنيف، بهوياتهم
القاتلة.

من هنا أهمية أن يتمتع الأساتذة الجامعيون بالكفايات
التالية:

▪ القدرة على الإفادة من مكتسبات العلوم الإنسانية لتأويل
المعشوش الصفي ومحيط الصف وللتأقلم مع الجمهور الصفي
في تلوناته واختلافاته.

▪ إقامة علاقات صحية وصحيحة مع الطلاب والزملاء على
اختلاف خلفياتهم الثقافية.

▪ كفايات إدارة صفوف التنوع الثقافي.

▪ كفايات التدريب على التفكير المتعدد الزوايا réflexion
multiperspective.

- كفايات الإستعمال النقدي للغة، واستيعاء مضامينها العنصرية والإقصائية.
- العمل على خلق فرص للإحتكاك المباشر والمعرفة المتبادلة بين الطلاب (العمل الفرقي،...)

ز) حوار الثقافات في الجامعة: أية أهداف؟

- يراد من التنشئة على الحوار الثقافي في الجامعات:
- الانتقال بإدراك التنوع الثقافي من النظر إليه كتهديد وإعاقة أو كهشاشة في بنية الإجتماع السياسي اللبناني، إلى فهمه كمعطى مغن. لا صياغة محاضرات مبنية من الشعارات المبتذلة حول احترام حق الإختلاف، والتسامح، والعيش معاً. مما يحتم علينا التفكير في الأنشطة الصفية واللاصفية الآيلة إلى تحقيق هذا التحول، على أن نقيم فعاليتها وفق سلم أهداف محددة، قابلة للقياس، ومحددة زمنياً، من خلال مؤشرات شفافة تبيّن مدى التطور السلوكي الذي أفضت إليه.
 - أن نخبر، كأستاذة وطلاب إداريين، الحرج والتهديد والقلق التي ترافق تفكيك قناعاتنا الثقافية، وصورنا النمطية

عن أنفسنا وعن الآخرين، لأن ضعف التنشئة التقليدية على احترام الإختلاف يكمن في اعتبارها الدائم أن الإختلاف مشكلة الآخر، أما الأنا فأقصى ما يمكن أن يكابده في عيشه مع الآخر هو اضطراره إلى التسامح عوض الإقصاء، أو الإنغلاق. إنّ التنشئة التي نريدها لا تستقيم من دون نخع الفئات القائمة. تحفيز صياغة مفهوم شخصي، واع، نقدي، ومنفتح، للتنوع الثقافي، والخروج من المحورية الذاتية للتواصل مع المختلف، من دون إقصاء. أن نتساءل عن أنفسنا بداية كحملة لموروثات وتراث من الأفكار والتصورات والقيم وتعلم الخروج من الذات وتخيّل منظار آخر على الوجود.

■ وعي عناصر الهوية الثقافية وتبيان ما يتحوّل منها بحكم العادة وغياب الحسّ النقدي إلى بديهيات وحقائق كونية تفكيك القراءات التسطيحية للهوية التي تختزل الهوية بأحد عناصرها (العرق، الدين...) والتمرس على فكرة الهويات المتداخلة (الجندر، الطبقة الإجتماعية، الإعاقة...)، واستيعاب الطابع الديناميكي للهويات وعدم تحجّرها والنضال ضد

الأفكار الجامدة العنصرية والتنبّه إلى البعد الإقصائي في اللغة والسلوكيات العادية.

ح) ميادين حوار الثقافات في جامعتنا

لا شك في أن أكثر الميادين المعرفية التصاقاً بمسألة حوار الثقافات هي: التاريخ، والدراسات الدينية، واللغات.

١. العلوم الدينية:

أما في ما يخصّ العلوم الدينية، فلعلّ بعضكم يعتقد أن التجانس الديني لطلاب كلية اللاهوت يعفي إدارتها وأساتذتها من مهمة الإنهمام بالحوار بين الثقافات، وسيكون في ذلك مخطئين.

أولاً، لأن طلاب الكلية المعدين للتعليم، أو الوعظ، أو البحث، سيواجهون جمهوراً متنوعاً وسيعملون في مجتمع متنوع لا يمكن للتبشير ولا للتعليم فيه أن يتجاهلا الواقع الإجتماعي وغناه.

ثانياً، لأنهم معنيون باستنهاض حوار ثقافي داخل المسيحية نفسها، فهي وإن جمعتنا لا تلغي خصوصياتنا الثقافية الآتية من خبرتنا كشعوب، أو كنائس محلية، أو

أفراد. فلا شك أن للمشرقي خصوصيات تتعكس في مصطلحاته اللاهوتية، وحساسيته وانفعالاته وطقوسه ونظرته إلى تاريخ الكنيسة ودورها. فلا ينظر المسيحي المشرقي إلى الحروب الصليبية كما ينظر إليها المسيحي الأوروبي، ولا يملك الأوروبي في مسألة حوار المسيحية مع الإسلام التجربة المعيشية التي يستند إليها المسيحي المشرقي.

ثالثاً لأن كليتهم ترى إلى نفسها منطلقاً لمركز للحوار الإسلامي المسيحي وهذا لوحده كفيلاً يجعل التنوع الثقافي في صلب اهتمامات الكلية.

وفي هذا السياق، أشجع أيضاً العمل الراعوي الجامعي على أن يضطلع بدوره، ويشجّع الطلاب على لقاء الآخر والتعرف إليه ومحاولة فهم مواقفه وسلوكياته على ضوء معتقداته وموروثه الثقافي لا على ضوء مركزية الأنا.

٢. لا شك في أن اللغة هي مستودع الثقافة الأول، فيها يودع الناس محتويات ووعيهم ولاوعيهم الجماعيين، ومن خلالها يمكن الإطّلال على عوالم من يتكلمونها. قد لا يكون تعليم اللغات الأجنبية في جامعاتنا بحد ذاته دليل انفتاح ثقافي بقدر ما هو انصياع حتمي وحيوي لضرورات سوق العمل،

لكن بالإمكان العمل على أن يكون مضمون مقررات اللغة حيزاً للتعرف إلى القيم التي تحملها اللغة، إلى كونها موشوراً نرى من خلالها الوجود وفق مقولات (catégories) وشيمات (schèmes) معينة، وإلى الغنى والتنوع الذي تدخله الشعوب والأفراد الذين يتعلمون لغة غير لغتهم الأم إلى اللغة الثانية.

٣. التاريخ:

صحيح أن جامعتنا لا تحوي قسماً مخصصاً لعلوم التاريخ، إلا أن معظم الإختصاصات فيها تحوي مقررات تهدف لدراسة تطوّر ميادين علمية معينة، أو تاريخ مهنة معينة. فطلاب العلوم اللاهوتية يدرسون تطور العقيدة والليتورجيا، وتاريخ الكنيسة والفلسفة. كما يدرس طلاب الإعلام تاريخ وسائل الإتصال وتاريخ الفنون... وكلها مقررات ينبغي أن تطور باتجاه قراءة متعددة وجهات النظر (approche mutiperspective).

٤. إلا أن الموضوع لا يقتصر على الميادين الثلاثة المذكورة أعلاه والتي تستحوذ، كما أسلفنا، على الجزء

الأكبر من الأدبيات العالمية حول التنشئة على احترام الإختلاف.

أ. فإن إدارة المؤسسات المتنوعة ثقافيًا هي مسألة أساسية في علوم الإدارة والتسيير، وهي الهمّ الشاغل للشركات المتعددة الجنسيات التي لم يعد بمقدورها الإكتفاء بدرس شروط الإستثمار ومؤشّرات النمو وحاجات السوق والتشريعات التي تحكم الإقتصاد عند إنشائها فرعًا في مجتمع لم تكن موجودة فيه سابقًا، بل عليها، حفاظًا على إنتاجيّتها ونجاحها، أن تتعامل مع ثقافة البلد المضيف وخصوصيّات موظفيها الجدد. كما تحتاج إلى تبيئة نظمها ومعاييرها على ضوء تلك الخصوصيات. لذا فكلية إدارة الأعمال المعنية بهذه الإشكالية.

ب. الإعلانات أيضًا شديدة الإرتباط بمسألة التنوّع والحوار، فالإعلان عن الماركة نفسها يستخدم شخصيّات وإيحاءات ومعايير جمالية مختلفة بحسب المجتمع الذي يتوجّه إليه، فتراه يركّز على الحرية الفردية في مجتمع ليبرالي وعلى قيم العائلة في

مجتمع محافظ، أو يستعمل الألوان الهادئة والرصينة في توجهه إلى مجتمع المستثمرين في أوروبا، وألواناً صارخة في توجهه إلى ذوي الدخل المحدود في بيئة صحراوية تسود آفاقها الرتابة اللونية. وما لم يكن طلابنا مهنيين ومدربين على التعاطي مع هذا التنوع فإن إعدادهم الفكري والمهني سيكون ناقصاً.

ج. الأمر ينطبق على المهندسين، وخبراء الصحة، والموسيقيين والمعلمين... وغيرهم. كلهم على تماس يومي مع حملة موروثات ثقافية متنوّعة، من مصلحتهم، ومن واجبهم، أن يصغوا إلى تمتاتها الخافتة لئلا يضطروا أن يواجهوا انفجارها، إن هم كبتوها أو تجاهلواها، أو على الأقل أن يضيّقوا خبرتهم الوجودية والإنسانية بإعراضهم عن عيش مغامرة التنوع والحوار.

خاتمة

لقد قطعت جامعتنا خلال السنوات القليلة الماضية خطوات مهمة باتجاه تعزيز الحوار كآلية أولى ورئيسة لاتخاذ القرارات، خاصة في إطار مجالس الكليات ومجلس الجامعة التي حرصنا على تفعيلها وإعطائها هامشاً واسعاً للمبادرة، بحيث أكدت الجامعة لكل أعضائها، بالفعل لا بالشعار وحسب، الأهمية التي توليها لرأي كل منهم، وإيمانها بأن تفكير المؤسسة بأدمغة متنوعة خير لها من التفكير برأس الإدارة لوحده.

وهي، من حيث تكوين جسمها التعليمي والإداري والطالبي المتنوع-طائفيًا، واجتماعيًا، وجندريًا- مؤهلة للتحوّل مختبرًا حيًا للحوار الثقافي.

إلا أنّ الحوار ليس التبادل الكلامي وحسب، بخاصة إذا ما عنينا به حوار الثقافات، بل هو كل تفاعل سلمي وخالق يفتح في أنا كلّ واحد منا نوافذ على الغيريّة ويوسّع مفهومه للحقيقة وللإختلاف، وينثر في أذهاننا وقلوبنا وإرادتنا بذور مزيد من النضوج الإنساني.

فهل نحن نصغي بما يكفي إلى هذا الحوار اليومي
الصامت؟

وهل نتنبّه إلى أنه الحبكة الصلبة التي يمكننا انطلاقاً منها
أن نبني عيشاً لبنانياً متنوعاً واحداً؟

أحييكم جميعاً متمنياً لكم الصحة والنجاح، ولجامعتنا، بكم،
مزيداً من النمو والإزدهار،
ولوطننا المنذور للتنوّع والحوار فرصاً حقيقية للخروج
من عقم السجلات إلى خصوبة الحوار.